تحولات الدولة في عصر العولمة

د. سالم أحمد العجيل – كلية الاقتصاد – جامعة طرابلس

د.سامي الصادق خشخوشة – كلية الاقتصاد – جامعة طرابلس

الملخص :

يتناول هذا البحث موضوع التحولات التي مست الدولة ، كمفهوم وكواقع ، في ظل مناخ العولمة وتحت تأثيرها على مجالات الحياة كافة . و يتعامل البحث مع ظاهرة العولمة كمتغير مستقل له انعكاساته العميقة على شكل الدولة وجوهرها ووظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويهدف هذا البحث إلى التعريف بالعولمة كظاهرة وكمفهوم واستجلاء المقاربات والرؤى التي سعت إلى تفسيرها ، من ناحية ، ومن ناحية ثانية يلقى البحث الضوء على مفهوم الدولة التقليدية والآطروحات السائدة في تحليل علاقة العولمة بالدولة ، والمشاهد المختلفة لتحولات الدولة في عصر العولمة .

المقدمة :

اكتسب مفهوم العولمة أهمية كبيرة في حقول العلوم الاجتماعية عامة ، وفي حقل علم السياسة بصفة خاصة ، حيث طغى هذا المفهوم على الأدبيات السياسية وما لحق بها من تأثيرات عميقة مست في الصميم جملة من المفاهيم الراسخة في حقل العلوم السياسية والتي يعد مفهوم الدولة أهمها باعتبار أن أهم التعريفات السائدة لعلم السياسة يذهب إلى تعريفه بأنه " علم الدولة " . وفي هذا الإطار تناولت أدبيات عدة العلاقة بين العولمة والدولة من زوايا متعددة تعلقت جلها بعنصر سيادة الدولة وتحولات مفاهيمها وخصائصها بوصف العولمة عامل مهم في اختراق سيادة الدولة والانتقاص منها . وفي هذا البحث يتناول الباحثان موضوع العولمة كظاهرة ومفهوم من زواية علاقتها بتحولات شكل الدولة وجوهرها .

إشكالية البحث :

على خلفية ما سبق ، كانت علاقة العولمة بالدولة وما زالت تثير تساؤلات عدة من شأنها أن تطرح جملة من الإشكاليات الدراسية التي ينبغي أن يتصدى لها الباحثون بخاصة في مجال علم السياسة . حيث يمكن صياغة الإشكالية البحثية لهذه الدراسة في التساؤل البحثي الآتي " ما هي طبيعة التحولات التي يمكن أن تطرأ على شكل الدولة وجوهرها في ظل استحقاقات عصر العولمة ؟ " . وهي إشكالية تطرح مجموعة من الاسئلة البحثية التي يمكن تلخيصها في الآتي :

1- ماهو تعريف العولمة ، وما أبرز الرؤى والمقاربات التي سعت إلى تفسيرها وتحليلها ؟

2- ما هو مفهوم الدولة في المنظور التقليدي لعلم السياسة ، وما هي أهم الأطروحات التي حاولت الاقتراب من مفهوم وعلاقة الدولة بظاهرة العولمة ؟

3- ما هي أبرز التحولات التي مست الدولة كظاهرة سياسية في عصر العولمة واستحقاقاته ؟

أهمية البحث :

يكتسب هذا البحث أهميته من الاعتبارات الآتية :

أهمية ظاهرة العولمة بوصفها أصبحت أداة تحليلية مهمة في أغلب حقول العلوم الاجتماعية ، وفي علم السياسة بصفة خاصة .

أهمية الدولة كظاهرة ومفهوم سائد ومحوري في دراسات العلوم السياسية بوجه خاص، من جهة ، ومن جهة ثانية بوصفها الظاهرة الأكثر تأثراً بتحولات العولمة في جوانبها كافة .

فرضية البحث :

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها " إن العولمة كظاهرة حديثة كان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على شكل الدولة ووظائفها لما تطرحه من استحقاقات غير تقليدية تمس صميم جوهر الدولة وعناصرها ومكانتها " . وتتعامل هذه الفرضية مع ظاهرة العولمة كمتغير مستقل له إنعكاساته العميقة على شكل الدولة وجوهرها ووظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

منهجية البحث :

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي لاختبار العلاقة بين ظاهرة ومفهوم العولمة وظاهرة الدولة كمفهوم سياسي سائد ومستقر في أدبيات علم السياسة . وهو ما يمكن الباحثان من تفكيك مفهومي العولمة والدولة في ظل المتغيرات التي طرأت على كلاهما ، واستبصار طبيعة العلاقة بينهما .

ويستعين البحث بالأسلوب المكتبي في جمع ووصف وتحليل البيانات استناداً إلى جملة الأدبيات والمصادر والمراجع التي تناولت الموضوع من جوانبه كافة ، من خلال مراجعة الكتب والدوريات العلمية والصحف التي تصدت لدراسة الموضوع البحثي .

خطة البحث :

بغية تحقيق الأهداف التي يسعى إليها البحث ، ولاختبار الفرضية الأساسية التي ينطلق منها ، والاجابة عن جملة التساؤلات البحثية المطروحة . يقترح الباحثان تناول المحاور البحثية الآتية :

- **المحور الأول / مفهوم العولمة : مقاربات ورؤى .**
- **المحور الثاني / الدولة في المفهوم التقليدي .**
- **المحور الثالث / مقاربات العولمة والدولة القومية .**

- **المحور الرابع / الدولة في عصر العولمة : تحولات الشكل والجوهر .**
- **الخاتمة والنتائج .**
- **المحور الأول / مفهوم العولمة : مقاربات ورؤى :**

ليس هناك تعريف محدد للعولمة ، وهو ما يعكس طبيعة الجدل الدائر حول هذا المفهوم لاعتبارات تتعلق بكون ظاهرة العولمة ظاهرة شاملة تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية أولاً ، وثانياً ، تعدد الرؤى الفكرية الساعية لتفسير ظاهرة العولمة والنظر إليها من زوايا عدة ومختلفة تبعاً للانحيازات القيمية والإيديولوجية .

وتبدأ هذه الاختلافات من تباين الدلالات اللغوية لمصطلح العولمة ، حيث يرى إسماعيل صبري عبد الله ، أن الترجمة الصحيحة للاسم الإنجليزي للظاهرة وهو"Globalization" والمشتق من "Globe" بمعنى الكرة، ويقصد بها هنا الكرة الأرضية الكوكب الذي نعيش على سطحه، مقابل "العالم" وهو"World"، و"الكون" وهو"Universe". وكلمة العالم تعني البشرية والنسبة إليها توحي بمشاركة الناس جميعاً في انتشار الظاهرة محل الدراسة " [1] . وبرؤية تزاوج بين دلالة المصطلح اللغوية وأبعاده، يرى أحمد درويش أن (العولمة)، على وزن "الفوعلة" ترجمة للمصطلح الإنجليزي "Globalization" أو المصطلح الفرنسي "Mondialisation"، وأياً ما كانت درجة الدقة في اختيار اللفظ المقابل للعالم "Monde"، أو الكرة الأرضية "Globe"، فقد تم اختيار صيغة "فوعل" بدلالتها على التشكيل المفروض من خارج المادة والذي يحمل معنى الفوقية وأحادية الاتجاه، في مقابل صيغة "تفاعل" التي توحي بالحوارية وثنائية الاتجاه " [2]. وفي هذا الشأن يطرح أحمد صدقي الدجاني في إطار التحليل الدلالي للعولمة ومرادفاتها الإنجليزية رؤيته بقوله: "العولمة هي واحدة من ثلاث كلمات عربية جرى طرحها ترجمة للإنجليزية "Globalization". والكلمتان الأخريان هما "الكوكبة" و"الكونية". و"العولمة" في اللسان العربي من "العالم"، ويتصل بها فعل "عولم" على صيغة "فوعل" وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية. ونلاحظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود

[1] – د. إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، أغسطس 1997، ص5

[2] – أحمد درويش: تحديات الهوية العربية بين ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، مجلة المسلم المعاصر، السنة الخامسة والعشرون، العدد (98) 2000، ص6.

فاعل يفعل. وهذا ما نلاحظه على صيغة "zation–" في الإنجليزية على خلاف صيغة "ism–" في "Globalism" التي تعني العالمية " [1] .

كما أن طبيعة ظاهرة العولمة تبدو محل جدل كبير بين الاتجاهات الفكرية الساعية إلى تفسير الظاهرة ، وهو جدل يتمحور حول سؤال رئيس مفاده " هل العولمة سبب أم نتيجة ؟ " . حيث تنظر بعض الأدبيات إلى العولمة باعتبارها متغير مستقل له تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على أوجه الحياة كافة ، بمعنى أن طاهرة العولمة وبروزها أدت إلى تحولات جوهرية في نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي تطور وسائل الاتصالات والتقنية والوسائط الإعلامية ، بحيث أضحى عالم اليوم أكثر قرباً وتداخلاً وإنسجاماً في إطار " قرية كونية صغيرة " متفاعلة ومترابطة مع بعضها البعض . وهو ما أدى إلى مراجعة جملة من المفاهيم السائدة في مختلف حقول العلم والمعرفة . بينما أدبيات أخرى تعاملت مع العولمة كمتغير تابع ، فهي نتيجة وليست سببا ، فالعولمة ، بهذا المعنى ، هي وليدة التطور أو التقدم التكنولوجي ، وهي ناتج حتمي " للثورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة، وثورة "المعلوماتية" المتجددة، والتي تواصلت معها أطراف الكوكب المعاش بواسطة الأقمار الصناعية، والأطباق الهوائية الفضائية الناقلة للمواد الإعلامية، فضلاً عن انتشار شبكات المعلومات وتواصلها، المعروفة مجازاً ب "الانترنت" العاملة مع أجهزة الحاسبات الآلية، والتي لها القدرة على تخزين وحفظ كميات هائلة من المعارف، واستدعائها عند الحاجة في أقل وقت ومجهود، فقد باتت العولمة تعني لدى الإنسان "أن شدة تقارب الآخر" معه، نتيجة لكسر حواجز الزمن والمكان، تشعره بأن "الآخر" قد اعتدى على حيز هو جزء لا يتجزأ من كيانه وهويته، أي أنه يسعى إلى انتهاك حرماته الشخصية والقومية " [2] .

وفي جانب أخر من جدل المقاربات والرؤى الفكرية والنظرية حول مفهوم وطبيعة ظاهرة العولمة ، تنقسم الآراء حول أن العولمة ظاهرة ومفهوم اقتصادي في المقام الأول ، وهو مفهوم مالي بالتحديد ، بينما يذهب البعض إلى كونها متغير اتصالي كان له انعكاساته العميقة على مفاهيم عدة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ويذهب آخرون إلى أن مفهوم العولمة هو مفهوم سياسي له أبعاد عدة وكثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية . بينما تخلص الآراء إلى كون

[1] – أحمد صدقي الدجاني: العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ص62

[2] – محمد عباس إبراهيم: الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 61، ربيع 1999، ص 145 – 144.

العولمة مفهوم كوني وعالمي شامل ومتكامل ، وهذا هو الرأي الذي يتبناه " جيمس رزيناو " باعتباره من المبكرين الذين وضعوا تعريفاً كاملاً وجاهزاً يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة، فعلى سبيل المثال، " يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الايدولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج: تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة. ويعقب قائلاً: "في ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، وحتى لوتم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه، أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع" [1]

وفي هذا الشأن تحرص أدبيات عدة على ضرورة التمييز بين مفهومي " العولمة والعالمية " ، حيث أكد البعض على أنه لا توجد علاقة بين العولمة والعالمية، فالعولمة ظاهرة اقتصادية، سياسية اجتماعية، ثقافية. إنها عبارة عن تراكمات تاريخية طويلة برزت في لحظة معينة، نتيجة فراغ سياسي وتطور علمي وتكنولوجي واتصالي، وبالتالي محاولة نفيها باسم العالمية منهج غير علمي " [2]. وفي السياق ذاته يذهب سيار الجميل إلى أن العولمة في مفهومها الضمني ومدلولها الاصطلاحي ليست هي (العالمية)، إذ لا يمكننا البتة أن نقرنها – مثلاً – بعالمية الأديان، أو بعالمية بعض المذاهب السياسية والاقتصادية كالاشتراكية، لأن (العالمية) مصطلحاً ومضموناً ارتبطت بالأرض والإنسان. أما العولمة فقد ارتبطت بالكونية وأنظمة الإنسان المتنوعة " [3] . وترى زهيدة جبور أنه لابد من التمييز بين العولمة والعالمية، حيث " يكمن الفارق الأساسي بين العولمة والعالمية. فالأولى تقوم على الهيمنة والقسر وتمجيد انتصار القوة، بينما تطمح الثانية إلى إرساء مجموعة من القيم الإنسانية تتبناها الشعوب من أجل تحقيق حياة أفضل. العولمة أحادية والعالمية ثمرة جدلية الواحد – المتعدد " [4].

وتبدو المقاربة القيمية ذات الحمولة الإيدلوجية قائمة في جوهر الجدل الذي ينتاب ظاهرة العولمة ومفهومها ، حيث ثمة سجال عميق حول علاقة العولمة بالمنظومة القيمية والفكرية الليبرالية ،

---

[1] – أنظر : السيد ياسين، في مفهوم العولمة، في أسامة أمين الخولى (محرر)، العرب والعولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، دت) .

[2] – السيد يسين: العولمة فرص ومخاطر، تحرير (شبل بدران) أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المؤتمر السنوي الثاني، ديسمبر 1995، ص 22

[3] – أنظر ، سيار الجميل (تعقيب): ندوة العرب والعولمة، ص42.

4– زهيدة جبور: دور المرأة العربية في الثقافة والمجتمع في ظل العولمة، المرجع السابق، ص380.

وتذهب الآراء في هذا الشأن إلى أن مضمون العولمة القيمي هو مضمون ليبرالي غربي ووجهة النظر هنا في شقها المادي ترى بأن " العولمة المعاصرة تغليب لقيم الرأسمالية على حساب قيم أخرى، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي " بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج بالرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره. وبصفة عامة، فالعولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ " [1] . وهنا تترادف العولمة مع الليبيرالية Liberalization. بل أنه في إطار التصنيف السائد لطبيعة العولمة من الناحية الفكرية والقيمية يذهب البعض إلى ربطها بالقيم الأمريكية تحديداً ، فهي عولمة لنمط الحياة والنموذج الأمريكي ، وهناك من يربط العولمة " بالأمركة " . وإن كانت ثمة تحفظات على ذلك من منطلق أن ظاهرة العولمة لا يجب أن يساء فهمها، فالعولمة ليست مرادفة (للأمركة)، بل هي حرية التجارة ورأس المال العالمي والديمقراطية والتكنولوجية والسياسة وغيرها من المتغيرات التي أصبحت ماثة في عالم اليوم .

ومهما يكن من جدل حول الدلالة اللغوية لمصطلح العولمة وطبيعتها كظاهرة والمقاربات القيمية لها ، فإن الواقع يكشف عن العولمة باتت حقيقة معاشة يبنغي التعاطي معها والتتعاطي مع استحقاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية والعسكرية والمعرفية . حيث " هناك مؤلفون وصانعو سياسة يرون أن العولمة ليست حقيقة فقط ، بل إنها قطعت أشواطا إلى الأمام من قبل وكما يصفها العلامة كينيش أوهمي Keniche Ohmae فإننا نعيش اليوم في عالم بلا حدود أصبحت فيه الدولة القومية مجرد " خيال " وحيث فقد فيه السياسيون كل سلطتهم الفعلية " كما يرى أنتوني جيدنز ، وأن العولمة أصبحت حقيقة تحرك عالم اليوم وتتحكم فيه ، و " إن العهد الجديد الذي تعيشه المجتمعات البشرية حاليا هو عهد العولمة بامتياز ، فهي بالتأكيد الوجه الجديد لمغامرة التطور البشري عبر التاريخ " [2] . كما يقر آخرون

[1] – أنظر ، صادق جلال العظم: ما هي العولمة؟ ندوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 17 – 21 نوفمبر 1997

[2] – أنظر ، فرج محمد لامة ، سالم أحمد العجيل ، جدل العولمة : مراجعة للأدبيات النظرية ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الزيتونة ، العدد 3 ، 2013 .

والخلاصة التي يمكن أن يفضي إليها جدل العولمة والسجال الدائر حولها ، تكمن في حقيقة أن العولمة ظاهرة معقدة يصعب تحديد تعريف دقيق لها، نظراً لتعدد وجوهها، وما يكتنف بعض ملامحها من غموض، إلى جانب استمراريتها، وتدفق آلياتها التي تكشف بصورة يومية عن جوانب جديدة تجتاح الحدود والهوية والسلطات السياسية والوظائف التقليدية للدولة التي أخذت تتقلص الواحدة بعد الأخرى . والمعنى أن " هذه الظاهرة مازالت غامضة ومفهوما متضارب المعاني ، ليس فقط من حيث المكونات والأبعاد والفواعل ، ولكن أيضاً على مستوى القيم التي تحركها " [1] .

المحور الثاني / الدولة في المفهوم التقليدي :

الدولة في المفهوم التقليدي كيان سياسي وقانوني ، و" يكاد يكون هنالك اتفاق على عناصر وأركان الدولة ، وهي : السكان ، والإقليم ، والحكومة ، والسيادة ، مع اختلاف في ضرورة تلك العناصر كلها ، فقد أقيمت الدول في غياب أحدها أو بعضها " [2] . وتعرف الدولة وفق ذلك بأنها " المعبر عن المجتمع السياسي المنظم " تمييزاً لها عن المجتمعات البدائية التي تنهض على عناصر تقليدية واجتماعية بحتة . فالدولة بهذا المعنى هي " الشكل السياسي للمجتمعات ، وهي السلطة التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتصوغ القوانين وتنفذها ، وتقوم الدولة على نوع من الاتفاق أو الإجماع أو العلاقات المحددة بين الحاكم والمحكوم ، ولها أركان هي : الشعب والإرض (الإقليم) السلطة والسيادة والاعتراف الدولي " [3]

والدولة كظاهرة سياسية تشغل " محور التحليل السياسي ، بل يراها البعض جوهر دراسة علم السياسة " [4] فالدولة القومية بمفهومها التقليدي السائد هي نتاج نظام " وستفاليا " الذي تأسس في العام 1648 وتمخض عن مؤتمر وستفاليا الذي أعتبر بداية لتأسيس العلاقات الدولية في مفهومها الحديث والمعاصر . حيث أصبحت الدولة القومية منذ مؤتمر "West phalia" هي الكيان السياسي المخول بالسيادة المطلقة التي لا تعلوها سيادة ، والتي بموجبها تمارس سلطاتها ووظائفها واختصاصاتها سواءً في نطاق إقليمها الوطني الداخلي ، أو محيطها الخارجي إقليمياً ودولياً .

---

[1] – د. أمحند برقوق ، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة (محاضرات في مادة النظم السياسية المقارنة) ، جامعة الجزائر : بن يوسف بن خدة ، العام الجامعي 2008 – 2009 ، ص 4

[2] – د. قحطان أحمد الحمداني ، المدخل إلى العلوم السياسية ، عمان :: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2012 ، ص 157

[3] – أنظر ، د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – إنجليزي) منشورة على موقع www.kotobarabia.com ، ص 205

[4] – د. سعدي كريم سليمان ، وظائف الدولة في الفكر العربي الإسلامي ، مجلة مدارك ، العدد الخامس والسادس . موقع مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري ، شبكة المعلومات الدولية .

وقد ارتبط المفهوم التقليدي للدولة في علم السياسة بخاصية السيادة كمفهوم محوري ، حيث يعد " المفكر الفرنسي جان بودان هو أول من حاول بلورة نظرية متكاملة للسيادة من خلال مؤلفه الشهير الكتب الستة عن الجمهورية، الصادر عام 1576م، وقد وضع بودان سيادة الدولة في صورة مجردة لكونها سلطة عليا لا تخضع للقوانين، أي سلطة مطلقة " [1] . وقد عبر بودان عن خصائص مفهوم السيادة كونها شاملة ، ومستقلة ، ودائمة بدوام وجود الدولة ، وغير قابلة للتجزئة ، ولا يمكن التنازل عنها . ولذا تمثلت السيادة في عدم خضوع الدولة لأي سلطة أخرى داخلية كانت أم خارجية ، ولذلك يطرح مفهوم السيادة كركن من أركان الدولة جانبان هما : [2]

السيادة الداخلية ، وهي امتلاك السلطة المطلقة على جميع الأفراد والجماعات التي تتألف منها ، وهي سلطة شرعية واجبة لها حق سن القوانين وفرضها بشتى الوسائل .

السيادة الخارجية ، وهي استقلال الدولة فعلياً وقانونياً عن سيطرة أي دولة أخرى واعتراف الدول بها ، وحقها في التمثيل الدبلوماسي وعضوية المنظمات الدولية ، وحريتها في اتخاذ القرارات دون قيود أو تردد ، الإ الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي والعرف والاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية .

ويبدو عنصر السيادة مهماً في دراسة العلاقة بين العولمة والدولة القومية باعتبار العولمة شكلت عامل اختراق مهم لسيادة الدولة وإحالتها إلى نوع من السيادة المرنة أو الناقصة ، بل هناك من يطرح مقولة " نهاية السيادة " في عصر العولمة تعبيراً عن التحولات التي مست شكل الدولة ومقوماتها ووظائفها المنوطة بها ، وطورت بالتالي من المفهوم التقليدي للدولة ، وهو موضوع دراستنا هذه .

المحور الثالث / مقاربات العولمة والدولة القومية :

ثمة مقاربات عدة تتنازع علاقة العولمة بالدولة القومية ، وهي مقاربات نظرية متباينة تفتح باب النقاش واسعاً " على جملة من الأسئلة التي تعمق السجال وتدفع به نحو أفق دقيق وبناء. فما هي طبيعة العلاقة بين العولمة والدولة القومية؟ هل تلغي العولمة إلى حد كبير السيادة الوطنية والقومية؟ أم أن تأثير العولمة على الدولة أمر مبالغ فيه؟ هل انهار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ إلى أي حد يمكن القول إن نهاية الحدود تعني نهاية الدولة؟ " [3] .

---

[1] – د. محمود خليل ، العولمة والسيادة : إعادة صياغة وظائف الدولة ، موقع منتدى العلوم القانونية على شبكة المعلومات الدولية .

[2] – د. قحطان أحمد الحمداني ، مرجع سابق ، ص 168

[3] – سعيد المتدين ، العولمة والدولة القومية : أربع أطروحات ، موقع www.aljabriabed.net

ويطرح هذا السجال – كما يرى البعض – أربع مقاربات تفسيرية لعلاقة العولمة بالدولة القومية ، والتي يمكن عرضها في الآتي :

- **أولاً / الأطروحة المتشائمة (نهاية الدولة) :**

تقوم هذه الأطروحة على نظرة تشاؤمية لمستقبل الدولة في ظل تفاعلات العولمة ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية . وتنهض هذه المقاربة على فرضية نهاية الدولة في عصر العولمة ، بحكم " إن الصراع العميق بين العولمة والدولة سيفضي جدلاً إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة وتآكل السيادة الوطنية الضامنة للشرعية والاستقرار، ولترسيخ هذه الفكرة يستند أصحاب الأطروحة المتشائمة إلى تعريفهم لمفهوم الدولة القومية لرصد مجمل الخصائص المميزة للدولة والتي بدونها يصبح الحديث عن الدولة ككيان قائم بذاته أمرا متجاوزا " [1] .

وتؤكد الأطروحة المتشائمة هذه على أن ظاهرة العولمة مست في الصميم جوهر الدولة ونالت من الثوابت التي تقوم عليها ، وأن النتيجة الحتمية لتداعيات العولمة تقود إلى نهاية الدولة . بحيث يمكن القول أن الدولة في ظل العولمة سوف تفقد عدد من عناصرها الأساسية التي من أهمها عنصر " الحدود المكانية التي تشكل إقليم الدولة باعتبار أن العولمة عالمية ظاهرة عابرة للحدود التقليدية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تصيب العولمة مبدأ سيادة الدول بشكل مباشر ، حيث لم يعد الحديث قائماً عن مفهوم السيادة المطلقة للدولة ، وهو ما يؤدى إلى ترهل سلطة الدول وعدم قدرتها على السيطرة بشكل كامل على إقليمها . فالعولمة مثلما تقود إلى نهاية السيادة فإنها حتماً ستقود إلى نهاية الدولة .

وخلاصة هذه الاطروحة تفيد " إن العولمة بما هي دعوة إلى تذويب الحدود الإقليمية، وجسر لسيطرة قوى الأسواق المالية وإلزام الحكومات باتباع سياسات معينة، تتدخل بشكل صريح في شؤون الدولة، وتزيل العامل الوطني من مكانته الاستراتيجية المركزية، وتبخر المفهوم التقليدي للحدود الوطنية، مما يفضي إلى الانحسار في مفهوم السيادة القومية، وبالتالي الإعلان عن نهاية الدولة " [2].

ثانياً / الأطروحة المتفائلة (بقاء كيان الدولة) :

هذه الأطروحة المتفائلة هي انتقاص من منطلقات وفرضيات الأطروحة المتشائمة وانتقاد جوهري لها . وهي ترى أن الدولة سوف تبقى رغم ضغوط واستحقاقات العولمة ، وأن سيناريو " نهاية الدولة " هو سيناريو مبالغ في تقديره بشأن أهمية الدولة للمجتمعات والأمم . فلا يمكن التأكد من فرضية حتمية العولمة ، وإن كل ما هناك لا يتعلق بالانحسار التام للدولة ، فقط يمكن الحديث " عن تراجع

[1] – المرجع السابق .

[2] – سعيد المتدين ، العولمة والدولة القومية : أربع أطروحات ، مرجع سابق .

أدوار الدولة وانحسار نفوذها " وهو لا يعني نهايتها وغيابها عن المسرح السياسي . وأن الاعتماد على فرضية تآكل سيادة الدولة وذوبان الحدود الجغرافية في أطروحة " نهاية الدولة " – حسب الرؤية التشاؤمية – هو سند غير مبرر .

فالسيادة شهدت على الدوام تحولات عميقة منذ نشأة الدولة القومية وعبر التاريخ ، لكن هذه التحولات لم تفض إلى نهاية الدولة . بل " أن الحديث عن زوال أو اختفاء ظاهرة السيادة الوطنية ، هو حكم مبالغ فيه . وإن كان ثمة اتفاق على خطورة ما ألم بالسيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة بصفة خاصة . فواقع الأمر أن ظاهرة السيادة الوطنية لم تنته تماماً " [1] . فالدولة باقية في عصر العولمة رغم انحسار سيادتها وتقلصها ، وهذا لا ينفي حقيقة تحول سيادة الدولة في ظل معطيات ومناخ العولمة . ويقر أنصار " مقولة بقاء الدولة " بأن غاية " لأمر في إطار العلاقة بين العولمة والدولة القومية لا يعني نهاية الدولة، بدليل أن انحسار دور الدولة وتآكل السيادة وذوبان الحدود لا يكون إلا في حالة الاستعمار " [2] .

ثالثاً / الأطروحة الوظيفية (تراجع دور الدولة) :

- تركز الأطروحة الوظيفية على متغير " وظائف الدولة " ، حيث أن العولمة كظاهرة جديدة لا تمس الدولة في عناصرها بل في وظائفها الأساسية . و" تقوم هذه الأطروحة على فكرة أساسية مفادها أن علاقة العولمة بالدولة القومية لا تسير في اتجاه تراجع قوة الدولة وتآكل سيادتها بقدر ما يتعلق الأمر بتراجع في وظيفتها" [3] . فالدولة في عصر العولمة تقلصت في وظائفها بتعدد اللاعبين على المسرح السياسي داخلياً وخارجياً وذلك في ظل اختراق الخارج للداخل من مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العالمي والشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود القومية والتي يمكنها جميعاً أن تكسر احتكار الدولة لوظائفها الأساسية المناطة بها . إن هذا الوضع هو الذي يحدد وظائف الدولة الوطنية في عصر العولمة، هذه الوظائف التي تشهد تغيراً في محتواها وفي نطاقها، فنطاق قيام الدولة بوظائفها قد اختلف أفقيا وعموديا؛ أفقيا بمعني إمكانية امتداده خارج إقليم الدولة، وعموديا بمعني أنه صار يمتد من القمة إلي الوحدات المحلية الصغيرة ونتيجة لذلك برزت وازدادت

---

[1] – أميرة حناشي ، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، العام الجامعي 2007 – 2008 ، ص 5

[2] – سعيد المتدين ، العولمة والدولة القومية : أربع أطروحات ، مرجع سابق .

[3] – المرجع السابق .

الأهمية النسبية لبعض الوظائف وتراجعت في المقابل أهمية وظائف أخري " [1] . فالوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية التي كانت حكراً على الدولة لم تعد كذلك في ظل عالم معولم . ذلك أن التدفق العولمي المدفوع بفعل آليات العولمة يمس في الصميم الوظائف التقليدية للدولة التي أخذت تتقلص الواحدة بعد الأخرى، لتصبح الدولة في حدودها الدنيا (Minimal State) .

- وخلاصة هذه الأطروحة تفيد بإن " علاقة العولمة بالدولة لا تمس مكونات الدولة وشروط سيادتها، بل هي علاقة تروم بالدرجة الأولى إعادة صياغة وظائف الدولة وتوجيه استراتيجيتها وسياستها الاقتصادية على نحو يسمح لهذه الأخيرة بامتطاء قاطرة العولمة " [2]

رابعاً / الأطروحة التوفيقية (تعايش الدولة والعولمة) :

- تستند هذه الأطروحة إلى أفكار " رولاند روبرتستون " التي استهدفت التتبع التاريخي لتطور ظاهرة العولمة ، بوصف أن العولمة ليست ظاهرة جديدة في جوهرها وإن كانت متطورة في آلياتها ومؤسساتها ، حيث قسم " روبرتستون مراحل تطور العولمة إلى خمس مراحل ، هي :
- المرحلة الجنينية التي تمتد ما بين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر .
- مرحلة النشوء ، وتبدأ من منتصف القرن الخامس عشر حتى عام 1870 وما بعده .
- مرحلة الانطلاق استمرت من عام 1870 إلى العشرينيات من القرن العشرين .
- مرحلة الصراع من اجل الهيمنة ، هذه المرحلة تمتد ما بين العشرينيات حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين .
- مرحلة عدم اليقين ، وهي مرحلة بدأت منذ الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات . ولكل مرحلة من هذه المراحل خصائصها وسماتها المميزة .[3] .
- وبحسب نموذج روبرتستون لتحليل العولمة وتطورها التاريخي ، فالملاحظ هنا " التعايش القائم " بين الدولة والعولمة منذ ظهور فكرة الدولة القومية الموحدة ، بل أنه وبحسب روبرتستون فإن الدولة هي نتاج العولمة وتطورها ، ولم تكن العولمة في كل مراحل تكونها وتطورها على حساب كيان الدولة ، بل " أن الدولة القومية التي دخلت في صراع محتد

[1] – جمال منصر ، الدولة في عصر العولمة : رؤية من المنظار الوظيفي ، موقع مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

[2] – سعيد المتدين ، العولمة والدولة القومية : أربع أطروحات ، مرجع سابق .

[3] – انظر ، عبد الجليل كاظم الوالي ، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 275 ، 2002 ، ص 59 .

مع العولمة هي في الأصل مكون من مكونات العولمة وعامل مهم من عوامل تعجيل وتسريع ظهورها " [1] .

المحور الرابع / الدولة في عصر العولمة : تحولات الشكل والجوهر .

- تطرح علاقة الدولة بالعولمة ، ومدى تأثير الآخيرة على شكل وجوهر الدولة القومية ووظائفها ، مشاهد استشرافية عدة يمكن تلخيصها في الآتي :
- **المشهد الأول / بقاء الدولة العميقة :**
- مفهوم الدولة العميقة من المفاهيم الحديثة التي تبلورت في أدبيات علم السياسة ، حيث " نشأ مصطلح الدولة العميقة أولا في تركيا في تسعينيات القرن الماضي للتعبير عن شبكات من المجموعات وضباط القوات المسلحة الذين أخذوا على عاتقهم حماية علمانية الدولة التركية بعد قيامها على يد مصطفى كمال أتاتورك ومحاربة أي حركة أو فكر أو حزب أو حكومة تهدد مبادئ الدولة التركية العلمانية، وكان ذلك أول تعريف وظهور لمفهوم الدولة العميقة "[2] . وقد أصبح المفهوم معبراً عن الدولة المتغلغة في كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تتمتع بقبضة أمنية قوية عبر مؤسساتها المركزية العسكرية والأمنية والقضائية والإعلامية التي تجتمع على هدف الحفاظ على مصالح الدولة وقمع كل تغييرات محتلمة وصد أي تهديد لأمنها القومي والعمل على إبقاء الوضع القائم .
- ويواجه هذا المشهد المرجح لبقاء الدولة العميقة في ظل عصر العولمة تحديات تكمن في أن استحقاقات العولمة كانت ومازالت في غير صالح هذا المشهد ، فالعولمة مست دون شك الأسس التي تقوم عليها الدولة العميقة وأضعفت كيانها وقبضتها السياسية والأمنية في عالم متحول بفعل آليات العولمة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية .
- **المشهد الثاني / الدولة المرنة " الرخوة " :**
- الدولة المرنة أو الرخوة ، هي الدولة التي تعرضت لمضاعفات العولمة كظاهرة مخترقة لسيادة الدولة وهي بذلك تتصف بكونها دولة ذات سيادة مرنة . فالدولة في هذه الحالة موجودة ككيان سياسي وقانوني لكن سيادتها التي كانت في المنظور التقليدي شاملة ومطلقة وغير قابلة للتجزئة تتحول إلى سيادة رخوة وغير متماسكة أو صلبة . فالدولة

[1] – سعيد المتدين ، العولمة والدولة القومية : أربع أطروحات ، مرجع سابق .

[2] – د. عادل عامر ، ما هي الدولة العميقة ؟ ، موقع http://rawabetcenter.com

الرخوة في هذا المشهد تعيش في وسط عالم معولم لا تقوى على مواجهة تحدياته ، بحيث يقود ذلك إلى " ظاهرة الحدود السائبة " نتيجة " الانفتاح المعاصر للحدود على نطاق واسع، مع إزالة الدول للعوائق من أمام التجارة الدولية، والانتقال، والتحويلات المالية، والاتصالات، وهنا تترادف العولمة مع الليبيرالية Liberalization. وفي هذا الصدد يصف المفهوم إيجاد عالم مفرد خالي من الحدود.ومن المفترض أن فتح الحدود سوف يتمخض عليه تكامل الكوكب، وسيحل الاقتصاد المعولم المتحد محل اقتصاد الدولة، وتحل الحكومة الدولية محل دول التحكم، وثقافة معولمة متجانسة محل الثقافات المتنوعة وتكتلات لمجتمع معولم محل الانتماءات القومية " [1] .

- **المشهد الثالث / الدولة المتحولة " المتكيفة " :**
- وهي نمط من الدول التي استطاعت التكيف مع معطيات العولمة واستحقاقاتها ، بحيث تمكنت من الاستفادة من ايجابيات العولمة وفرصها المتاحة من جهة ، ومن جهة ثانية سعت نحو التقليل من مخاطر العولمة وتداعياتها . فهي دولة متحولة استجابة لتحديات العولمة ، فانخرطت في خضم عالم معولم بكل محاسنه وفتحت ذراعيها لاحتضان متطلبات العصر المعولم .
- ويطلق البعض على هذه الدولة مصطلح " الدولة الذكية "Smart-State" التي تعتبر من أهم إفرازات عصر العولمة باعتبار " الدولة الذكية يراد لها أن تكون أنضج تصور للدولة المنطقية التي تهدف العولمة بمساراتها المتشابكة لتحقيقها " [2] .
- **المشهد الرابع / الدولة المخترقة " الدولة الفاشلة " :**
- يعبر مفهوم الدولة الفاشلة (Failed State) عن وضع الدولة المنهارة والمخترقة في جل أو معظم أركانها ومقوماتها . الدولة ذات الحدود السائبة والفاقدة لسيادتها والتي تعاني من تمزق وترهل وانقسام سياسي وتشظي في السلطة والولاءات . وهي دولة عصفت بها قوى وآليات العولمة واجتاحت كل عناصرها ، فلم تعد قادرة على بسط سيطرتها على إقليمها أو القيام بوظائفها أو التحكم في التدفقات المعولمة القادمة من وراء حدودها ، وهي دولة فاقدة للمناعة تعاني من إنكشاف أمني . وقد " بدأت الأدبيات السياسية تناول مصطلح الدولة الفاشلة في أوائل التسعينات من القرن الماضي، لا سيما بعد استخدام

28- D. Held: Democracy and the Global Order, form the Modern State to Cosmopolitan Governance Cambridge, Polity 1991 p.228

[2]– د. أمجند برقوق ، مرجع سابق ، ص 57 .

الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "بيل كلينتون" هذا المفهوم لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسة، خاصة الأمنية، والتي باتت تهدد الأمن الدولي. ويشير باحثين إلى دراستين لعبتا دوراً أساسياً في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة، الدراسة الأولى لـ(Gerald B. Helman, and Steven R. Ratner) عن الدولة الفاشلة في مجلة السياسة الخارجية الامريكية عام 1993، أما الثانية فهي لـ " William I. Zartman" عن الدولة المنهارة عام 1995 " [1] .

- ولعل من أبرز المساهمات النظرية في إثراء مفهوم الدولة الفاشلة هي تلك التي قدمها المفكر الأمريكي " نعوم تشومسكي " Noam Chomsky " في كتابه بعنوان " الدولة الفاشلة : سوء استغلال السلطة والهجوم على الديمقراطية " المنشور في العام 2007 . حيث سعى من خلال هذه المساهمة إلى وضع شروط ومؤشرات وعلامات الدول الفاشلة التي من أهمها " عدم قدرة الدولة على حماية أمنها وعجزها عن حماية مواطنيها وقصورها الديمقراطي وتهديد الدولة نفسها للأمن الدولي " [2] .
- والدولة الفاشلة بهذا المعنى هي حالة من حالات " اللا دولة " المتخيلة ، فالدولة هنا كيان هلامي يفتقد إلى الهيبة الأمنية والعسكرية المطلوبة ، ويعاني من غياب السلطة القسرية التي يجب أن يخضع لها كل المواطنين الذين ينتمون إليها ويتمتعون بجنسيتها ، بل أن خطورة وجود هذه الدول الفاشلة بحسب نعوم تشومسكي يجتاوز نطاق حدودها وبما يصبح أحد مهددات السلم والأمن الدوليين فالدولة الفاشلة في نهاية التحليل هي " مفهوم يعبر عن الدرجة العليا لأزمة متعددة الأبعاد تعيشها الدولة : على مستوى ضعف التنمية الإنسانية ، ضعف التجانس الاجتماعي ، غياب دولة القانون ، غياب الديمقراطية ، انتشار الفساد والتهميش والفقر والمرض ، بل وحتى أحياناً المجاعة والعنف السياسي " [3]
- ويلاحظ في هذا الشأن أن دول عدة في عالم اليوم ، ومنها دول عربية كالعراق والصومال أصبحت تصنف في خانة الدول الفاشلة في التقارير السنوية التي دأب صندوق السلام

---

[1]– نقلاً عن ، د. إياد العنبر ، إسحاق يعقوب محمد ، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة ، كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية .

2– For More Details : Noam Chomsky , Failed States: The Abuse of Power and the Assault on Democracy , Holt Paperbacks (first published February 10th 2007) .

[3]– أمجند برقوق ، مرجع سابق ، ص 60

(Fund For Peace)، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية الامريكية (Foreign Policy)، على إصدارها منذ العام 2006 . وذلك بناءً على مؤشرات متداخلة ومركبة يتم " تحليلها، ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشراً فرعياً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وتتراوح قيمة كل منها بين (0–10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة " [1] .

الخلاصة والنتائج :

- تناول هذا البحث موضوع " تحولات الدولة في عصر العولمة " مستعرضاً الرؤى والمقاربات الساعية لتفسير ظاهرة العولمة ، والأطروحات النظرية السائدة في تحليل علاقة العولمة بالدولة القومية ، والتحولات التي أصابت شكل وجوهر الدولة في عصر العولمة . ويمكن في نهاية هذا العرض استخلاص النتائج الآتية :
- العولمة ظاهرة قديمة في جوهرها ، متجددة في شكلها وآلياتها ، وهي ظاهرة معقدة متشابكة ومتداخلة الأبعاد ليس من السهل الوصول إلى تعريف محدد لها من شأنه أن يحوز على اتفاق عام .
- إن الحديث عن الدولة وفق المفهوم التقليدي لم يعد قائما في عصر العولمة ، فالدولة التقليدية اهتزت أركانها ، ولم تعد الدولة الصلبة ذات السيادة المطلقة على المستوى الداخلي أو على الصعيد الخارجي .
- الدولة في عصر العولمة هي دولة متحولة ، بحيث لم يعد مفهوم الدولة العميقة ممكناً في ظل اختراق الخارج للداخل ، فمعطيات العولمة واستحقاقاتها تفضي إلى تحولات عميقة في شكل وجوهر الدولة وفي وظائفها وفواعلها . بحيث يمكن تصور أنماط عدة من الدول المتحولة (نمط الدولة الرخوة – نمط الدولة الذكية – نمط الدولة الفاشلة) . وتتوقف طبيعة هذه الأنماط على قدرة الدول للاستجابة لعصر العولمة بما يحمله من فرص متاحة من جهة ، وبما ينذر بوجود تحديات ومخاطر جمة من جهة أخرى .

[1] – نقلاً عن ، د. إياد العنبر ، إسحاق يعقوب محمد ، مرجع سابق . للمزيد حول مؤشرات الدول الفاشلة راجع موقع صندوق السلام على شبكة المعلومات الدولية ، The Fund for Peace http://ffp.statesindex.org

- **المصادر والمراجع :**

أولاً / الكتب :

1- أسامة أمين الخولى (محرر)، العرب والعولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، دت) .

2- السيد يسين: العولمة فرص ومخاطر، تحرير (شبل بدران) أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، أعمال المؤتمر السنوي الثاني، ديسمبر 1995.

3- د. قحطان أحمد الحمداني ، المدخل إلى العلوم السياسية ، عمان :: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2012 .

ثانياً / الرسائل والدوريات والندوات والمحاضرات العلمية :

1- أحمد درويش: تحديات الهوية العربية بين ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، مجلة المسلم المعاصر، السنة الخامسة والعشرون، العدد (98) ، 2000

2- د. إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، أغسطس 1997 .

3- - د. أمجند برقوق ، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة ، محاضرات في مادة النظم السياسية المقارنة ، جامعة الجزائر : يوسف بن خدة ، العام الجامعي 2008 – 2099 .

4- أميرة حناشي ، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، العام الجامعي 2007 – 2008 .

5- صادق جلال العظم: ما هي العولمة؟ ندوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 17 – 21 نوفمبر 1997.

6- عبد الجليل كاظم الوالي ، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 275 ، 2002 .

- فرج محمد لامة ، سالم أحمد العجيل ، جدل العولمة : مراجعة للأدبيات النظرية ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الزيتونة ، العدد 3 – 2013 .

7- محمد عباس إبراهيم: الثقافة العربية وتحديات العولمة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 61، ربيع 1999.

ثالثاً / المواقع الإلكترونية :

1- د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – إنجليزي) منشورة على موقع www.kotobarabia.com

2- د. إياد العنبر ، إسحاق يعقوب محمد ، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة ، كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية .

3- جمال منصر ، الدولة في عصر العولمة : رؤية من المنظار الوظيفي ، موقع مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

4- د. سعدي كريم سليمان ، وظائف الدولة في الفكر العربي الإسلامي ، مجلة مدارك ، العدد الخامس والسادس . موقع مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري ، شبكة المعلومات الدولية .

5- سعيد المتدين ، العولمة والدولة القومية : أربع أطروحات ، موقع www.aljabriabed.net

6- صندوق السلام على شبكة المعلومات الدولية ، http://ffp.statesindex.org

7- د. عادل عامر ، ما هي الدولة العميقة ؟ ، موقع http://rawabetcenter.com

8- د. محمود خليل ، العولمة والسيادة : إعادة صياغة وظائف الدولة ، موقع منتدى العلوم القانونية على شبكة المعلومات الدولية .

رابعا / المراجع الأجنبية :

1- D. Held: Democracy and the Global Order, form the Modern State to Cosmopolitan Governance Cambridge, Polity 1991.

2-Noam Chomsky , Failed States: The Abuse of Power and the Assault on Democracy , Holt Paperbacks (first published February 10th 2007) .